رماح للبحوث والدراسات
(مجلة دولية علمية محكمة)
العدد (114) كانون الثاني (يناير) 2025

قنوات المشاركة السياسية للأقليات في العراق

اعداد:
م.م. هديل لطيف ياسر خليفة
كلية العلوم السياسية – جامعه النهرين

ISSN الورقي: 2392- 5418
ISSN الالكتروني:2520- 7423
DOI: 10.59799/SQZH5356

قنوات المشاركة السياسية للأقليات في العراق.

م م هديل لطيف ياسر خليفة / كلية العلوم السياسية جامعه النهرين

hadil.latif@nahrainuniv.edu.iq

الملخص

يؤدي تماسك المجتمع لكافة مكوناته الى الاستقرار الداخلي مع ترابط المجتمع فيما بينه وبين السلطة الحاكمة وبين المؤسسات الدولة ، ويشكل هذا الترابط النسيج المتماسك الذي بإمكانه مواجهة .التغييرات التي تواجهه ، وفي حال توفر الصفات المذكورة آنفاً يطلق على الدولة بأنها تتمتع بوحدة وطنية ، ويقصد بالأقليات في هذه الدراسة هي الأقليات المسيحية – اليزيدية – الصابئة – والكرد الفيلية ، وتشكل هذه الأقليات مشكلة بسبب التنافس على السلطة والنفوذ ، أن التعددية القومية والدينية في مجتمع واحد تعتبر ظاهرة إيجابية عندما تكون جميع مكونات الشعب في حال تلائم ووفاق ، أما أذا حدث العكس فتعتبر ظاهرة سلبيه ، ولتحقيق الاستقرار الداخلي يجب أن تشارك جميع هذه الأقليات في العملية السياسية العراقية ويجب أن تأخذ دورها في بناء الدولة ،

Abstract

The cohesion of society for all its components leads to internal stability with the interconnection of society with the ruling authority and the state institutions. This interconnection forms the cohesive fabric that can confront the changes it faces. If the aforementioned characteristics are available, the state is said to have national unity. In this study, minorities are meant to be the Christian minorities, Yazidis, Mandaeans, and Kurdish Failis. These minorities constitute a problem due to the competition for power and influence. National and religious pluralism in one society is considered a positive phenomenon when all components of the people are in a state of harmony and agreement. However, if the opposite happens, it is considered a negative phenomenon. To achieve internal stability, all of these minorities must participate in the Iraqi political process and must play their role in building the state.

فرضية الدراسة

"تُسهم المشاركة السياسية الفاعلة للأقليات في العراق في تعزيز الاستقرار السياسي والاجتماعي، إلا أن هذه المشاركة تتأثر بشكل كبير بالإطار القانوني القائم، ومستوى التمكين الاقتصادي والاجتماعي للأقليات، إضافة إلى الظروف الأمنية والسياسية العامة في البلاد ،هذه الفرضية تُبرز العلاقة بين مشاركة الأقليات والعوامل المحيطة بها، وتفتح المجال لدراسة تأثير السياسات العامة والبيئة السياسية على دور الأقليات في الحياة السياسية.

إشكالية الدراسة

تتمثل الإشكالية الرئيسية في قنوات المشاركة السياسية للأقليات في العراق في التناقض بين النصوص القانونية الداعمة للمشاركة وبين الممارسات الواقعية التي تعيقها. فعلى الرغم من وجود آليات رسمية مثل نظام "الكوتا" والقوانين التي تضمن حقوق الأقليات، إلا أن هناك تحديات كبيرة تواجه تفعيل هذه القنوات بشكل عادل وفعّال.

هيكلية الدراسة هناك عدة قنوات للمشاركة السياسية للأقليات وهو ما سنبحثه في هذا البحث المقسم الى مطلبين حيث تحدث

المطلب الأول عن المشاركة الدستورية

والمطلب الثاني عن المشاركة الانتخابية

المقدمة

يتميز العراق بتنوعه الاثني والعرقي والديني على أبناء الأديان والأقليات ، وقد كان لافراد هذه الأقليات الدور البارز في بناء المنظومة الاجتماعية والثقافية ، وقد ضمن الدستور العراقي الصادر في 2005 حقوق الأقليات في المواد الثانية والثالثة والرابعة والحادية والاربعون والثالثة والاربعون ، الا أن بقيت حقوقهم مسلوبة وأدوارهم مهمشة عما كانت علية قبل عام 2003 وفي هذا المبحث المقسم الى مطلبين تناول المطلب الأول لجنة كتابة الدستور والمطلب الثاني في المشاركة الانتخابيه .

المطلب الأول / لجنة كتابة الدستور

تعتبر المشاركة السياسية في الحكم وأداره الدولة من الظواهر الطبيعية الموجودة في السلوك البشري ، ويقصد بالمشاركة هو الحق القانوني والشرعي لجميع أفراد المجتمع والتمتع بحق حرية الاختيار لأعضاء السلطة الحاكمة ومحاسبتهم ومراقبتهم ، وللأقليات دور بارز في النسيج الاجتماعي العراقي أذ تتعايش أديان وقوميات كثيرة فيها متقاربة ومنها متضادة ، ولأجل تحقيق نظام مستقر تستطيع من خلاله المؤسسات أدارة الدولة مضاف للمجتمع تحقيق العدالة في الجانب السياسي يعطي لجميع الأقليات دور فعال في أتخاذ القرار السياسي العراقي ، وقد أنشأ الدستور العراقي لعام 2005 من أجل التغاضي عن السلبيات التي وجدت وأثرت في حياة الأقليات وتتمثل هذه السلبيات بانعدام المشاركة السياسية والحضور الفعال [1].

أيات سلمان شهيب ، دور الأقليات في حكم العراق وفقاً لدستور 2005، أطروحة دكتوراه ، جامعه النهرين ، كليه الحقوق ، 2015، ص ص 1-22

ويشكل التنوع في الأقليات تحدي للدولة العراقية والحكومات المتعاقبة بعد عام 2003 في كيفية المحافظة على وجود هذه الأقليات وحمايتها من أضرار الفساد والإرهاب ، وبسبب التنوع في الأقليات فقد كان عامل جذب للمجاميع الإرهابية التي استهدفتها لانها توجد في أماكن سهلة الاستهداف [1] .

وتعني الأقليات جماعات متوطنة في مجتمع معين لها تقاليدها الخاصة وتختلف بشكل واضح عن غيرها من الجماعات التي توجد معها في نفس المجتمع ، وتعني كذلك الجماعة الموجودة التي تعيش بين سكان الدولة ولتي تنتمي في جنسيتها أو لغتها الى أصول تختلف عن أكثرية الافراد في المجتمع .

ويعتبر الدستور الاطار العام للعملية السياسية والتي تقوم بتنفيذها السلطات التي تتوالى على الحكم ، ويمر الدستور بثلاث مراحل وهي : مرحلة التصورات والرغبات والآراء والتي تمثل جميع مكونات الشعب وهذه المرحلة الأولى وتعتبر المرحلة الأهم والواسعة ويجب أن تأخذ مساحة زمنية كافية ، ومرحلة التكيف مع الظروف السياسية وما يتصل بها من ظروف إقليمية ودولية ثانياً ومرحلة أخضاع النص وصياغة القانونية وهذه المرحلة من مهمة الخبراء في القانون الدستوري ثالثاً [2].

وتكونت لجنة كتابة الدستور المنبثقة من البرلمان العراقي الذي تشكل بعد أنتخابات كانون الثاني عام 2005 ، وهي الانتخابات التي تغلب عليها صفة الضعف بسبب

---

[1] أكرم طالب مطشر الوشاح ، دور الأقليات في العملية السياسية العرتقية بعد عام 2003، رسالة ماجستير ، الجامعه المستنصرية ، كليه العلوم السياسية ، 2018، ص 124

[2] حسن لطيف الزبيدي وأخرون ، العراق والبحث عن المستقبل ، ط1، المركز العراقي للبحوث والدراسات ، العراق ، 2008 ، ص 216

ضعف المشاركة السنية فيها ، وقد اشتملت لجنة كتابة الدستور من (55) عضو موزع على الكتل السياسية والائتلافات التالية : [1]

1-(28) عضو من قائمة الائتلاف العراقي الموحد .

2-(15) عضو من التحالف الكردستاني .

3-(8) أعضاء من القائمة العراقية .

4-(4) أعضاء يمثلون التركمان والاشوريين والمسيحيين واليزيدين .

ثم أصبح عدد لجنة كتابة الدستور بعد انضمام السنة اليها في (2005/6/16) (71) عضو ، وقد أجريت اللجنة عدة اجتماعات كثيفة بهدف التوصل الى مسودة الدستور والتي ترضي جميع الأطراف ، وعلى الرغم من أن الدستور قد كتب بالتوافق الا أن سير العملية الكتابية قد تأثر برأي الكتلتين الأكبر في اللجنة (الشيعة والاكراد) وبالتالي فأن ذلك أدى الى ظهور مشكلات سياسية وإشكاليات بسبب تعدد الآراء [2].

والدستور العراقي الذي طرح للاستفتاء علية في عام 2005 لم يمر بالمراحل الثلاث السابقة الذكر، وكان الضعف الأول فيه هو ابتعاد البعض من مكونات الشعب من العملية السياسية ، مضاف لهذه السلبية محدودية الآراء التي يمكن الاستفادة منها خاصة فيما يتعلق بشكل الدولة والعلاقات بين السلطات وأسلوب الحكم ، ولم تسير عملية كتابة

[1] ظروف كتابة مسودة العراقي على الرابط التالي :
www.aljazeera.net/20005/10/15

[2] محمد المساري ، النظام الانتخابي وبناء الدولة الديمقراطية ، ط1، العربي للنشر والتوزيع ، القاهرة ، 2019، ص 73

الدستور وفق الخطة التي وضعها قانون أدارة الدولة للمرحلة الانتقالية ، مع وجود مصاعب ومعوقات في تسليم الدستور في الموعد المحدد وهو (2005/8/15) [1].

ومن الصعوبات التي واجهتها لجنة كتابة الدستور القصور الكبير ، أذ بحكم قانون أدارة الدولة يجب أن تصل مسودة الدستور الى المواطنين وان يقوموا عن طريق عقد اجتماعات علنية وعامة عبر وسائل الاعلام وان تسلم مقترحات المواطنين الى اللجنة اثناء كتابتهم الدستور ، وقد أجري العديد من استطلاعات الرأي العام والتي كانت نتائجها لصالح قسم من الأحزاب السياسية وقد أعلن عن هذه النتائج بعد حل لجنة كتابة الدستور ، ومضاف لهذا الضعف في القواعد الداخلية الخاصة باللجنة والتي سمحت للمسائل الموضوعية أن تحدد وفق نظام الأكثرية وعند أضافة الأعضاء من العرب السنه فقد خلقت تحرك ديناميكي داخل اللجنة [2].

ضمت لجنة كتابة الدستور على الأغلبية ذات الإرادة على أقامه دولة فيدرالية ، حيث أن الحكومة الفيدرالية في بغداد ستؤدي دوراً مركزياً في الحفاظ على وحدة البلد ، وفي مقابل هذا سينخفض الحكم الذاتي في أقليم كردستان ، أذ أن الاعضاء ذات الأغلبية كانوا من المحافظين اجتماعيا وعملوا على تجسيد هذه القيم في عملهم وشعر الاكراد بأنهم أقلية في المناقشات وكانوا من المؤيدين للنظام الفيدرالي الذي أنشئ بموجب قانون أدارة الدولة للفترة الانتقالية [3].

وقد حرصت لجنة كتابة الدستور على العمل في تجسيد التحول الديمقراطي الذي حصل في العراق بعد عام 2003 متمثلة في النصوص التي تؤكد على التجربة الديمقراطية

---

[1] حسن لطيف الزبيدي وأخرون ، العراق والبحث عن المستقبل ، م س ذ ، ص 217

[2] 1

[3] نفس المصدر ، ص22

الجديدة ، فقد نصت المادة الأولى على أن نظام الحكم في العراق جمهوري نيابي ديمقراطي ، ويقصد بالنيابي هو البرلماني ، وفي المادة الخامسة ركز على أن الشعب هو مصدر السلطات التي يمارسها من خلال النواب الذين يتم انتخابهم بالاقتراع العام المباشر[1].

ولعدم الاستقرار الذي كان يشهده العراق في الفترة التي تلت عام 2003 تأثير على صياغة مسودة الدستور العراقي ، فكما هو معروف أن الاستقرار يوفر فرصة الأكبر للمشاركة الجماهيرية والتي بدورها تعكس أهميتها على الدستور ، لكن الاستفتاء على الدستور أصابه الضعف نتيجة لانه حدث في وقت مليء بالضغوط والاستقطاب وبالتالي أنعكس على حرية المواطن في التعبير عن وجهة نظره ، وكذلك لم يسبق عمليه الاستفتاء على الدستور حملات توعية ونقاشات كافية تسمح للمواطن أن يكون على دراية ومعرفة بحقيقة المشروع المستفتى علية ولم تكن هناك خيارات بديلة أنما كان الخيار الوحيد أما القبول أو الرفض [2].

ويمكن أيجاز أهم الحقوق للأقليات التي نصت عليها المواثيق والدساتير الخاصة بالأقليات وهي : [3]

---

[1] محمد عبد جري ، قراءة لحق الانتخاب في ضوء مبادئ النظام النيابي العراقي (دراسة في ظل أحكام دستور 2005) ، مجلة كلية التربية ، جامعه واسط ، العدد: 22، 2016، ص711

[2] نصر محمد علي ، أود الدستور و وأد التحول الديمقراطي في العراق بعد عام 2005 سباق المحاصصة الطائفية – العرقية ، مجله المحقق الحلي للعلوم القانونية والسياسية ، جامعة بابل ، العدد : 1، ، 2021، ص 283

[3] سعد محمد حسن ، الدور السياسي للاقليات في العراق بعد عام 2003(دراسة حالة التركمان)، مجلة الدراسات الدولية مركز الدراسات الدولية والاستراتيجية ، جامعة بغداد ، العدد : 76، 2019، ص ص 235-236

1-الحق في الوجود / ويرتبط هذا الحق بوعي أعضاء الجماعة المتمثل باللغة والثقافة والدين والفهم المشترك للتاريخ والمصير وأن أي حرمان لاي جماعة من هذه الحقوق يعتبر حرمانهم من الوجود .

2-الحق في عدم التمييز/ وهي يعني عدم التمييز على أساس العرق والدين أو اللغة .

3-الحق في الهوية / والذي يعني تغييب الهوية لأقلية معنية ومحاولات دمجها في المجتمع ، وان حرمان الأقليات من الدين واللغة والثقافة يعني حرمانهم من هويتهم .

وفي المادة الثالثة من الدستور والتي تنص على : (العراق بلد متعدد القوميات والأديان والمذاهب ، وهو عضو مؤسس وفعال في الجامعة العربية وملتزم بميثاقها وجزء من العالم الاسلامي) ، والمادة الرابعة نصت على : (اللغة العربية واللغة الكردية هما اللغتان الرسميتان في العراق ...)، وكذلك ضمن الدستور حقوق الناطقين باللغة التركمانية والسريانية والآرامية في المؤسسات العامة والخاصة [1].

وفي المادة الرابعة عشر من الدستور العراقي والتي نصت على : (العراقيون متساوون أمام القانون دون تمييز بسبب الجنس أو العرق أو القومية أو الأصل أو اللون أو الدين أو المذهب أو المعتقد أو الرأي أو الوضع الاقتصادي أو الاجتماعي) ، وكذلك نصت المادة الخامسة عشر منه على : (لكل فرد الحق في الحياة والامن والحرية ولا يجوز الحرمان من هذه الحقوق أو تقييدها الا وفقاً للقانون وبناء على قرار صادر من جهة قضائية مختصة) ، وأغلب الدساتير تنص على حقوق الأقليات مثلما دستور عام

[1] الدستور العراقي ، على الرابط التالي :
www.constituteproject.org

2005لكن الخلل يكون في آلية تطبيق الحقوق مما يؤدي الى التهميش وحرمان فئة معينه من حقوقها [1].

ومما يؤخذ على الدستور لعام 2005أنه لم يحدد المقاعد المستحقة لكل أقلية في الانتخابات النيابية ، وبناء علية صدر التعديل رقم (26) لسنة 2009 لقانون الانتخابات رقم (16) لسنه 2005 حيث الغى فرضية النص بأن (يتكون مجلس النواب من ثلاثمائة وثمانية وعشرين مقعد على المحافظات وفقاً لحدودها الإدارية وتكون (8) منها بنظام الكوتا للمكونات تحتسب من المقاعد المخصصة وتكون كالاتي :

1-المسيح لهم خمس مقاعد توزع على محافظات بغداد ونينوى وكركوك ودهوك وأربيل .

2-الايزيدي لهم مقعد واحد عن محافظة نينوى .

3-الصابئة لهم مقعد واحد عن الصابئة بغداد .

4-الشبكي مقعد واحد عن محافظة نينوى .[2]

وقد أشار القانون الى أن تكون المقاعد المخصصة للكوتا للمسيحين والصابئة ضمن دائرة أنتخابية واحدة ، ومن الملاحظ على هذا التعديل سيطرة الكتل الكبيرة على مجلس النواب التي أستبعدت فيها الكتل الصغيرة وتشمل هذه النصوص المادة 4/15 والتي تشير تخصيص (5%) من المقاعد كتعويض توزع على القوائم بنسبة المقاعد التي حصلت عليها ، وكذلك المادة 4/16 والتي يتم بموجبها بموجبها منح المقاعد الشاغرة

[1] الدستور العراقي ، م س ذ

[2] ايات سلمان شهيب ، دور الأقليات في حكم .....، م س ذ ، ص 106

للقوائم الفائزة التي حصلت على عدد من المقاعد بحسب نسبة ما حصلت علية من الأصوات ، وبهذا تكون سيطرة الكتل الكبيرة على المجلس وتهميش تمثيل الأقليات والكيانات الصغيرة [1]

ويتم منح الأقليات مقاعدهم ضمن الكوتا والتي تعني تدبير يحصل بموجبه تخصيص عدد من المقاعد أو الوظائف للفئات الاجتماعية أو للجماعات الاثنية والتي تعرضت للتهميش والحرمان من الحقوق في مؤسسات الدولة مثل المؤسسات التشريعية والتنفيذية أو في المؤسسات الغير حكومية مثل الأحزاب السياسية أو الشركات التابعة للقطاع العام والخاص على حد سواء والكوتا هي ضمان لمشاركة فئة أو أقلية في الحياة العامة وصنع القرار والكوتا تستخدم من أجل ضمان العدالة والمساواة والسلم الاجتماعي ، وقد أستخدم الاوربيون نظام الكوتا ، وفي عام 1961 استخدمت أأول مرة نظام الكوتا في الولايات المتحدة الامريكية في حكم الرئيس جون كنيدي عندما تم ألزام الجامعات بتخصيص نسبة للطلاب من الأقلية السوداء [2].

وكذلك عرفت الكوتا على أنها استخدام نظام الحصص لضمان عادل لفئات معينه عن طريق تخصيص مقاعد في البرلمان لهم ، وتعرف الكوتا كذلك بأنها قاعدة يتم عن طريقها تخصيص مقاعد برلمانية لاقليات دينية أو قوميه يصعب الوصول الى حقها في التمثيل بالطرق المعروفة نيابياً ، وتتيح الكوتا المجال أمام الأقليات للمشاركة في العملية

---

[1] نفس المصدر ، ص 107

[2] رشيد عماره ياس وكوردستان سالم سعيد ، أثر نظام الكوتا النسائية في تفعيل دور المرأة في أنتخابات أقليم كردستان العراق دراسة تحليلية مقارنه ، مجلة العلوم القانونية والسياسية ، جامعة ديالى ، العدد : 21، 2012، ص 7

السياسية لتحقيق العدالة والمساواة وقد نصت المادة (49)من الدستور العراقي لسنه 2005 على مضمون حقوق الأقليات في نص المادة (يتم انتخاب مجلس النواب من قبل الشعب بطريق الاقتراع العام السري المباشر من قبل المحافظات والاقاليم وبمعدل مقعد واحد لكل مائة الف نسمة) وقد يؤخذ على هذه المادة تعدد مكونات الشعب العراقي وعدم أمكانية حصرها ، وقد أعتمد قانون الانتخابات رقم (9) لسنة 2020 بتطبيق نظام الكوتا للمكونات الخاصة بالأقليات لتعزيز وضمان وصولها الى المجالس النيابية [1] .

وقد طرح الدستور للاستفتاء علية في محافظات العراق ، وبلغت نسبة المشاركة (65%) ، سجلت (8) محافظات نسبه (66%) وبلغت نسبة (7) محافظات (33 الى 66) بينما بلغ عدد الناخبين (15,5) مليون ناخب ، وقد جاءت النتائج ملائمة لإقرار الدستور العراقي ، أذ عد أقرار الدستور تمهيد نحو الانتخابات التشريعية لانتخاب مجلس النواب الدائم [2].

والجدول التالي يوضح نتائج التصويت على الدستور العراقي لعام 2005 وبين من صوت بنعم ولا .

[1] علا عبد العزيز محمد ، كوتا المكونات بين مبدأ المساواة والتمكين في التطبيقين العراقي واللبناني ، مجله الكوفة للعلوم القانونية والسياسية ، جامعة الكوفة ، العدد: 51، 2022، ص ص 516–517

[2] حسن لطيف الزبيدي ، العراق والبحث عن المستقبل ، م س ذ ، ص ص 219–220

الجدول رقم (1) نتائج التصويت على الدستور .

التسلسل	المحافظة	المصوتون بنعم	المصوتون ب لا
1	الانبار	3,4	96 ,96
2	بابل	94,56	5,44
3	بغداد	77,7	22,30
4	البصرة	96,2	3,98
5	دهوك	99,12	0,87
6	ديالى	51,2	48,73
7	أربيل	99,36	0,64
8	كربلاء	96,58	3,42
9	كركوك	62,91	37,9
10	ميسان	97,79	2,21
11	المثنى	98,65	1,35
12	النجف الاشرف	95,82	4,18
13	نينوى	44,92	55,08
14	القادسية	96,74	3,32
15	صلاح الدين	18,25	81,75
16	السليمانية	98,96	1,4
17	ذي قار	97,15	2,85
18	واسط	95,7	4,30

الجدول من اعدا الباحث بالاعتماد الى المفوضية العليا للانتخابات .

وقد صوتت الأقليات كل ضمن دوائر الانتخابية في مراكز تواجدهم على الدستور العراقي لعام 2005 الذي يضمن لهم حقوقهم ويعيدها لهم ويمكنهم من المشاركة في الحياه السياسية العراقية لما بعد عام 2003 وفي تبوئهم مناصب عليا وأخذ دورهم في صنع القرار ، فهل تمكنوا من ذلك هذا ما سنبحثه في المطلب القادم عن الانتخابات العراقية ومشاركة الأقليات .

المطلب الثاني / المشاركة الانتخابية للأقليات

تعد الانتخابات من أهم تطبيقات الديمقراطية والتي بدورها تؤسس السلام ، والانتخاب هو الطريقة التي يختار بها المواطنون الأشخاص الذين يوكلون اليهم ممارسة الحكم على الجانب السياسي كما هو الحال في الانتخابات الرئاسية أو التشريعية .

والانتخابات تؤسس السلام المجتمعي في مجتمع يتصف بالتعدد العرقي والاثني ويسمح لجميع الشرائح المشاركة في الانتخابات ، وعند التدقيق في الانتخابات العراقية يلاحظ بانها تأتي بالصراع والتناحر السياسي فيما بعدها ، وتكون أسباب ذلك ما يلي : محدودية الثقافة السياسية للمرشح والنخب أولا ، تعتبر الانتخابات فكرة وليدة على المجتمع العراقي ثانياً ، سعي بعض الأحزاب السياسية الى الهيمنة على المناصب العليا ثالثاً ، قانون الانتخابات نفسه يساهم في ضعف طرف لصالح طرف أخر رابعاً ، ونتج عن هذا عدم التكافؤ في المنافسة [1].

[1] عبد الله أحمد ، الانتخابات ... آلية بناء السلام (حاله العراق)، مقاله كركز حمورابي ، مركز حمورابي للدرسات والبحوث الاستراتيجية ، بغداد ، 2022، ص 3

أولاً : انتخابات عام 2005

ارتبطت انتخابات عام 2005بالمشروع الأمريكي في العراق المفضي الى بناء الديمقراطية ، أذ كثير ما أعلن عنه في وسائل الاعلام الامريكية المسمى ب (مشروع الديمقراطية في الشرق الاوسط) ، وعملت الإدارة الامريكية بحرص على أجراء الانتخابات العراقية وربطتها بمفهوم السيادة ، وأجريت الانتخابات التشريعية الأولى في العراق بتاريخ (2005/1/31) [1].

واشتركت في انتخابات عام 2005 كل مكونات الشعب العراقي حتى الذين كانوا يرفضون الانتخابات من العرب السنة وهو ما يراه بعض الاكاديميين على أن الديمقراطية فرضت نفسها ، أذ بلغت نسبة المشاركة في هذه الانتخابات أكثر من (70%) ممن يحق لهم التصويت أي ما يقارب (10,5) مليون فرد ، وبعد أعلان نتائج الانتخابات بدأت الكتل السياسية بتبادل الاتهامات بشان تزوير الانتخابات ، وتجمعت الكيانات الرافضة لنتائج الانتخابات وهددوا بالعصيان المدني وطعنوا بنتائج الانتخابات ، بعدها أعلنت المفوضية العليا المستقلة للانتخابات عدم وجود عمليات تزوير وأنه لا يوجد مبرر لإعادة الانتخابات أذ أكد ممثل الأمم المتحدة أن الشكاوى بخصوص الانتخابات بلغت عدد ضئيل وبالتالي فأن الأمم المتحدة لا ترى ضرورة أعادة الانتخابات [2].

واشتركت في انتخابات عام 2005 (221) كيان وائتلاف ومن أبرز هذه الكتل السياسية الائتلاف العراقي الموحد والتحالف الكردستاني والذي يتكون من ثمانية كيانات ، أما

[1] مجموعة مؤلفين ، حال الامه العربية 2010–2011 رياح التغيير ، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 2011، ص ص 217–218

[2] حسن لطيف الزبيدي واخرون ، العراق والبحث ...، م س ذ ، ص ص 222–223

القائمة العراقية الوطنية وتتألف من (15) ، وجبهة التوافق العراقي تتكون من (3) قوى سنية ، ويوضح الجدول التالي الكتل المشتركة في الانتخابات ومكوناتها .

الجدول رقم (2) الكتل السياسية ومكوناتها المشتركة في انتخابات 2005

التسلسل	الكتل السياسية	مكوناتها
1	الائتلاف العراقي الموحد	المجلس الأعلى للثورة الإسلامية ، حزب الدعوة المقر العام ، الكتلة الصدرية ، حزب الدعوة الإسلامي تنظيم العراق ، منظمة بدر (الذراع العسكري للمجلس الأعلى) ، حركة الديمقراطيين العراقيين ، الاتحاد الإسلامي لتركمان العراق ، شركة الوفاء التركمانية ، حركة حزب الله العراق ، حركة سيد الشهداء ، جماعه العدالة ، حزب تجمع الوسط ، تجمع العدالة والمسائلة ، ملتقى الإصلاح والبناء ، حزب

		أحرار العراق ، حزب الفضيلة الإسلامي
2	التحالف الكردستاني	الاتحاد الوطني الكردستاني ، الحزب الديمقراطي الكردستاني ، الحزب الشيوعي الكردستاني ، الحزب الاشتراكي الديمقراطي ، حزب كادحي كرداستان ، حزب الاخاء التركماني ، حزب الاتحاد الديمقراطي الكلداني ، الجماعة الإسلامية الكردستانية
3	القائمة العراقية الوطنية	حركة الوفاق العراقي ، الحزب الشيوعي العراقي ، تجمع الديمقراطيين المستقلين ، قائمة عراقيون ، وتضم كذلك الشخصيات رئيس الجمعية الوطنية حاجم الحسني ، ووزير التخطيط في المرحلة الانتقالية مهدي الحافظ ، ووزير شؤون المحافظات

		في المرحلة الانتقالية وائل عبد اللطيف
4	جبهة التوافق العراقي	مؤتمر أهل العراق ، الحزب الإسلامي ، مجلس الحوار الوطني
5	الجبهة العراقية الموحدة	بقيادة الدكتور صالح المطلك
6	قائمة المؤتمر الوطني العراقي	حزب المؤتمر الوطني ، الحركة الملكية الدستورية ، حزب القرار التركماني ، تجمع العراق الديمقراطي ، الحزب الديمقراطي الأول ، جبهة العمل المشترك الديمقراطية ، كتلة الأمانة العامة لإقليم جنوب العراق ، القائمة المستقلة مع وزير العدل والتعليم عبد الحسين شندل وعبد الفلاح حسن أضافة الى عبد الكريم آل شهد
7	تجمع عراق مستقل	بقيادة وزير النفط أبراهيم بحر العلوم

8	القائمة العربية	غالبية أعضائها من القوميين
9	الائتلاف الكربلائي	أعضائه من الشيعة
10	قائمة السلام والاخاء	ــــــــــــ
11	جبهة الحوار العراقي في كركوك	غالبيته من العرب
12	الائتلاف الإسلامي	أعضائه من الشيعة
13	ائتلاف العدالة والمستقبل	ــــــــــــ
14	قائمة النهرين وطني	أعضائه من المسيحيين
15	تجمع وفاء البصرة	أعضائه من الشيعة
16	وطنيون –حقوق الانسان	منظمات عراقية غير حكومية وجماعات حقوق الانسان
17	قائمة مثال الالوسي	ــــــــــــ
18	قائمة وطنيون	ــــــــــــ
19	شمس العراق	قائمة تضم السنة والشيعة
20	جبهة الخلاص الوطني	وتشمل الجماعات القومية
21	كوادر حزب الدعوة	وتضم القواعد الشعبية المختلفة وغالبيتها من الشيعة وتضم السنة كذلك

الجدول من أعداد الباحث بالاعتماد الى المصدر التالي

www.aljazeera.net

وعند فوز قائمة الائتلاف العراقي الموحد في الانتخابات لم تشكل الحكومة الا بعد (100) يوم وحصلت القائمة على (128) مقعد وكانت تستطيع وحدها تشكيل الحكومة بمفردها تشكيل الحكومة لأنها ذات الأغلبية المطلقة ، وفازت قائمة التحالف الكردستاني ب (53) مقعد وقائمة التوافق على (44) مقعد والقائمة العراقية حصلت على (25) مقعد ، وحصلت قائمة مجلس الحوار على (11) مقعد وحصل الايزيدون على مقعد واحد ، والتركمان على مقعد واحد والكرد الفيلية مقعد والمسيح (5) مقاعد [1].

ومن المعروف أن الانتخابات هي الآلية لتحويل الديمقراطية كمبدأ من مبادئ الحكم الى الواقع ونقلها من الاطار النظري الى التطبيق العملي ، وعند الحديث عن الديمقراطية تعرف بأنها حكم الأكثرية في العراق نرى أن المقصود بحكم الأكثرية هم ليس الأكثرية الشعبية بل الأكثرية السياسية ، وتعتبر التعددية هي من متلازمات الديمقراطية وهي قوة للمجتمع المتقدم وضعف للمتأخر ، وقد أقر الدستور العراقي على حقوق الأقليات بمختلف الديانات والمذاهب ، لكن الواقع غير ذلك تماماً أن أعطيت مقاعد في البرلمان لا تناسب أعداد الأقليات [2].

وكان للأقليات مشاركة في العملية السياسية منذ المراحل الأولى لتأسيس الدولة عام 2003 أي في مجلس الحكم ولجنة كتابة الدستور والتمثيل في البرلمان الانتقالي ، لكن هذه المشاركة لم تكن كافية لتكون فعالة [3] .

---

[1] مجموعة مؤلفين ، حال الامة العربية 2005النظام العربي :تحدي البقاء والتغيير ، ط1 ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 2006، ص ص 89-90

[2] أنور سعد الحيدري ، ميزان الانتخابات العراقية ...بين التوافقية والاستحقاق ، مجلة حمورابي ، مركز حمورابي للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، بغداد ، العدد: 10، 2014، ص ص 135-136

[3] سعد سلوم ، حماية الأقليات الدينية ....، م س ذ ، ص 188

ثانياً : انتخابات عام 2010

وهي ثاني عملية ديمقراطي بعد عام 2003، وكانت الانتخابات التي أجريت عام 2005 في غير المستوى المطلوب بسبب مقاطعة الكثير من أبناء الشعب لهذه الانتخابات أذ قادت هذه المقاطعة الى حدوث خلل في الأداء البرلماني ، لكن انتخابات عام 2010 كانت بالمستوى المطلوب نظراً لحجم المشاركة الجماهيرية فيها ، وبلغ عدد المقاعد البرلمان (325) مقعد موزعة (310) مقعد على المحافظات مضاف لها (8) مقاعد للأقليات و (7) مقاعد تعويضية ، وقد شارك في هذه الانتخابات (86) كيان سياسي و (12) ائتلاف [1] .

والجدول التالي يوضح الائتلاف المشاركة في الانتخابات وعدد المقاعد التي حصلت عليها .

جدول (3) خريطة انتخابات عام 2010

التسلسل	أسم الائتلاف أو الكيان	مكونات الائتلاف	عدد المقاعد التي حصلت عليها
1	العراقية	حركة الوفاق الوطني وجبهة الحوار مضاف لها شخصيات أنشقت من كتل أخرى	91 مقعد من ضمنها مقعدين التعويضين

[1] نوار جليل هاشم ، التحليل الجغرافي لنتائج الانتخابات البرلمانية العرافقية لعام 2010، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية ، العدد: 31، 2010، ص ص 1-2

2	ائتلاف دولة القانون	حزب الدعوة مضاف لها شخصيات أخرى	89 مقعد من ضمنها المقعدين التعويضين
3	الائتلاف الوطني العراقي	المجلس الأعلى الإسلامي وكتلة الاحرار وحزب الفضيلة أضافة الى الشخصيات	70 مقعد من ضمنها مقعدين تعويضين
4	التحالف الوطني الكردستاني	نفس التحالف الذي شارك في أنتخابات عام 2005	43مقعد من ضمنها معقد واحد تعويضي
5	جبهة التوافق العراقية	تحالف الحزب الإسلامي ومؤتمر أهل العراق ومجلس الحوار الوطني	6 مقاعد
6	ائتلاف وحدة العراق	هو تحالف يضم عدد كبير من الشخصيات رأت أن تدخل الانتخابات تحت هذا المسمى	4 مقاعد
7	الأقليات	المسيح والصابئة والايزيدي والشبك	8 مقاعد

الجدول من أعداد الباحث بالاعتماد الى المصدر التالي ، نوار جليل هاشم ، التحليل الجغرافي لنتائج الانتخابات البرلمانية العراقية لعام 2010، مجلة مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية ، العدد 31، 2010، ص 3 .

وانتهت الانتخابات بإعلان المفوضية العليا للانتخابات بفوز القائمة العراقية بالمركز الأول وائتلاف دولة القانون بالمركز الثاني ، ومن الملاحظ على هذا الانتخابات بأنها كانت مثيرة للجدل والخلافات أذ أمتنعت المفوضية العليا للانتخابات بمنع (499) مرشح من الانتخابات بسبب ارتباطهم بحزب البعث [1].

وبلغت نسبة المشاركة في هذه الانتخابات (62,4%) وهي نسبة أقل من (14%) من نسبة المشاركة في عام 2005 ، ويعود السبب في ذلك الى تدهور الأوضاع الأمنية في بغداد والمحافظات الجنوبية مضاف لها سوء الخدمات وبقاء الأوضاع عما كانت علية في عام 2005 ، وقد شاركت المحافظات الشمالية بأعلى نسبة ويعود ذلك الى الأمان والاستقرار السياسي في تلك المحافظات [2].

ومن الملاحظ على أنتخابات عام 2010 ما يلي : [3]

1-فوز (14) كيان سياسي شغل مرشحوها مقاعد البرلمان بينما خرج (106) كيان من العملية السياسية لعدم حصولهم على الأصوات الكافية .

---

[1] فاطمة حسين سلومي ، الانتخابات العراقية 2003-2010، مجلة مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية ، العدد: 40، 2012، ص 128

[2] سفين جلال فتح الله ، جغرافية الانتخابات البرلمانية في العراق لعام 2010، مجلة جامعة كركوك ، العدد : 1، 2013، ص 31

[3] نفس المصدر ، ص ص 32-33

2–توزع أنصار القوائم الانتخابية على مناطق جغرافية في العراق وحصولهم على (328) مقعد مثلما أشرنا سابقا في الجدول رقم 3 .

3–تركز أنصار دولة القانون في أقليم السهل الرسوبي ، والقائمة العراقية تركز أنصارها في المحافظات السنية وانصار التحالف الكردستاني في شمال العراق .

ووجدت الأقليات نفسها محرومة من حقوقها في هذه الانتخابات بعد سيطرة الكتل الكبيرة الفائزة ، فقد عمد الحزب الحزب الديمقراطي الكردستاني من السيطرة على ثلاث مقاعد كانت مخصصة للاقليات من مجموع (7) مقاعد ، مقعد للشبك ومقعدان للمسيح وبالتالي أنحرم ممثلي الأقليات من الوصول الى البرلمان ، وتعد سيطرة المكونات الثلاثة الرئيسية (الشيعة –السنة –الاكراد)على مناصب الدولة عامل عرقلة من أخذ الأقليات من ممارسة دورها وضعف مشاركتها في الحياة السياسية [1].

ثالثاً : انتخابات عام 2014

جرت انتخابات عام 2014 في ضل بيئة متوترة مشحونة بالنزاعات الإقليمية والمحلية ، أذ على الصعيد المحلي تأزم الوضع في مدينة الانبار أذ كاد يصل الى الحرب الاهلية ومما يزيد من تفاقم الوضع سوء انضمام المدن المنتفضة الى المقاومة مع الجيش العراقي وهذه المدن شملت (نينوى –صلاح الدين –ديالى –حزام بغداد –قطاعات من

[1] سعد محمد حسن وميثاق مناحي العيسى ، العنف الاجتماعي ضد الأقليات في العراق بعد عام 2003،مجلة دراسات اجتماعية العدد: 44، جامعه كربلاء ، بلا سنة ، ص 107

بابل وواسط) الامر الذي وصل الى حد الاشتباك مع الجيش على مشارف محافظة بغداد وتم قصف مطار بغداد الدولي بالصواريخ أكثر من مرة [1].

وشارك في هذه الانتخابات (107) كيان سياسي مع تقدم فردان للمشاركة بالانتخابات بشكل فردي ، ويتنافس هذا العدد على مقاعد النواب البالغة (328) وقد اعتمدت في هذه الانتخابات طريقة سانت ليغو* المعدلة لسنه لاحتساب الأصوات .

وشهدت انتخابات 2014 تنوع في الهوية أذ دخلت خمس ائتلافات شيعية رئيسية وهي ائتلاف دولة القانون – المواطن – الاحرار – حزب الفضيلة – والنخب المستقلة وتحالف الإصلاح الوطني ، أما الأحزاب السنية فقد دخلت الانتخابات في ثلاث ائتلافات رئيسية وهي متحدون للإصلاح – الكرامة – العربية ، الأحزاب الكردية دخلت الانتخابات بأربع ائتلافات وهي الكردي الموحد – كوران – الاتحاد الإسلامي الكردستاني – والتحالف الوطني الكردستاني [2].

وما يميز أنتخابات عام 2014 هو أعتماد طريقة سانت ليغو فبعد سيطرة الكتل الكبيرة بأحزابها على الأحزاب الصغيرة وأقناعها في الدخول معها في التحالفات كما حصل في

---

[1] عبد الوهاب القصاب ، أنتخابات مجلس النواب العراقي لعام 2014 التوقعات والافاق ، سلسلة تحليل سياسات ، تصدر المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، بيروت ، 2014، ص ص 7-8

*وهي طريقة أبتكرت عام1912 على يد عالم الرياضيات أندريه سانت ليغو والغاية منها توزيع المقاعد الانتخابية في الدوائر متعددة المقاعد وتقلل من العيوب الناتجة بين عدم التماثل في الأصوات وعدد الأصوات المتحصل عليها وهو عيب تستفيد منه الكتل الكبيرة على حساب الكتل الصغيرة ، ويعني أن تقسم الأصوات الصحيحة على الاعداد التسلسلية (1,6، 3، 5، 7، 9....) وبعدد المقاعد المخصصة للدائرة الواحدة

[2] أنتخابات العراق 2014: تكريس النخب السياسية للتقسيم الطائفي ، سلسلة تقدير الموقف ، تصدر عن المركز العربي للدراسات ودراسة السياسات ، قطر ، 2014، ص 2

أنتخابات مجالس المحافظات لعام 2013، لكن الدخول بالتحالفات بجانب الأحزاب الكبيرة لم يعطي للأحزاب الصغيرة الفاعلية السياسية في الساحة العراقية ، أذ كانت الأحزاب الصغيرة أشبه ما يكون بالكيانات الظلية ، واعطت طريقة سانت ليغو المعدل الكيانات الصغيرة فرصة لا تتعدى (3%) من النسبة العامة لمقاعد مجلس النواب لذلك سعت الأحزاب الكبيرة خوفاً من خسارة هذه المقاعد في الدخول في الائتلافات مع الاحزاب الصغيرة [1].

والجدول التالي يوضح نتائج الانتخابات 2014 وعدد المقاعد كل ائتلاف أو حزب .

جدول رقم (4) انتخابات عام 2014

التسلسل	الائتلاف	عدد المقاعد
1	ائتلاف دولة القانون	92
2	كتله الاحرار للتيار الصدري	33 مقعد مقسمة على 28 للاحرار و3 مقاعد للنخب ومقعدين لتجمع شراكة
3	ائتلاف المواطن للمجلس الأعلى	30 مقعد
4	ائتلاف متحدون للإصلاح	23 مقعد
5	ائتلاف الوطنية	21مقعد
6	الاتحاد الوطني الكردستاني	19 مقعد

[1] أنتخابات العراق 2014: تكريس .....، م س ذ ، ص 3

7	الحزب الديمقراطي الكردستاني	19 مقعد
8	ائتلاف العربية	10 مقاعد
9	حزب التغيير الكردستاني كوران	9 مقاعد
10	حزب الفضيلة والنخب	6 مقاعد
11	ائتلاف الإصلاح الوطني (إبراهيم الجعفري)	6 مقاعد
12	ديالى هويتنا	5 مقاعد
13	ائتلاف العراق	5 مقاعد
14	الحزب الإسلامي الكردستاني	5 مقاعد
15	التحالف المدني الديمقراطي	3 مقاعد

الجدول من أعداد الباحث بالاعتماد على المصدر التالي :

www.wikipedia.org/ wiki / 2014

وكانت حصة الأقليات (8 مقاعد) مقسمة كالتالي عن محافظة بغدا مقعد للسميح ومقعد للصابئة ، وفي محافظة أربيل مقعد للمسيح ، محافظة دهوك مقعد للمسيح ، محافظة كركوك مقعد للمسيح ، محافظة نينوى مقعد للمسيح ومقعد للشبك ومقعد للايزيدية ،

وبعد أجراء التعديل الثاني على قانون الانتخابات العراقية أصبحت عدد مقاعد الأقليات (9 مقاعد) وهو حصول الكرد الفيلية على مقعد واحد [1].

انتخابات عام 2018

لم تختلف انتخابات عام 2018 عن الفوضى التي سبقتها الانتخابات السابقة مع بقاء السلبيات في العمل الانتخابي مثل التشكيك بعمل المفوضية العليا مع كثرة الاعتراضات على سير عملها مضاف لها عزوف المواطن العراقي عن الانتخابات مع تبادل الكتل النيابية الاتهامات بتزوير نتائج الانتخابات فيما بينها [2].

شهدت انتخابات عام 2018 مشاركة قليلة من قبل المواطن العراقي أذ بلغت نسبة المشاركة كما أعلنت عنها المفوضية العليا للانتخابات(44,52%) في حين اعلن رئيس الوزراء السابق أياد علاوي بأن نسبة هذه الانتخابات غير صحيحة وبلغت نسبة المشاركة (20%) وتوصف هذه المقاطعة للانتخابات بانها نوع من الاحتجاج السياسي واعتقاد المواطن العراقي بعدم مصداقية نتائج الانتخابات وكذلك هي تعبير عن رفضه للطبقة السياسية الحاكمة [3].

شاركت في الانتخابات نفس الكتل والأحزاب السياسية وبنفس الشخصيات والزعامات لكن بائتلافات وتحالفات جديدة ، وتوزعت المقاعد البرلمان البالغ عددها (329) مقعد كالاتي : حصلت الشيعة على (177) مقعد ، والسنه على (71) مقعد والاكراد حصلوا

[1] المادة الثالثة من قانون الانتخابات العراقي رقم (45) لسنة 2013 التعديل الثاني

[2] محمد صالح شطيب ، ظاهرة العزوف عن الانتخابات في الدول العربية عام 2018 (العراق أنموذجاً) ، مجلة دراسات أقليمية ، جامعة الموصل ، العدد:45، 2020، ص 135

[3] باسل حسين ، نتائج الانتخابات البرلمانية العراقية وتحولات الممارسة السياسية واشكالها ، ورقة تحليلية ، تصدر عن مركز الجزيرة للدراسات ، 2018

على (58) مقعد والتركمان حصلوا على أربعه مقاعد ، و (9) مقاعد للأقليات ضمن نظام الكوتا موزعة كالتالي : (5) مقاعد للمسيح ، ومقعد واحد لكل من الشبك والايزيدية والصابئة والكرد الفيلية ، وترى الأقليات بانها مظلومة من ناحية التمثيل في مراكز صنع القرار ، حيث قال عضو تجمع مسيحي العراق (فارس حنا) أن الكوتا لا تناسب حقوق المسيحين وأعدادهم ووجودهم التاريخي ، وكذلك يتفق بالرأي معه المرشح عن حزب التقدم الايزيدي (صائب خدر) أن المقعد المخصص للايزيدين يجب ان يزيد لأنه بحسب الدستور (يكون مقعد لكل 100الف نسمة) ويبلغ عدد الايزيديين 500 الف نسمة [1].

انتخابات عام 2021

حدثت انتخابات مبكرة في عام 2021 نتيجة للتغيرات التي حصلت في العراق ، أذ جرت الانتخابات نتيجة لتداعيات أنتفاضة تشرين عام 2019 والتي أدت الى أسقاط حكومة عادل عبد المهدي وتشكيل حكومة مؤقته برئاسة مصطفى الكاظمي وهناك جملة من المتغييرات التي شهدتها هذه الانتخابات وهي :

1-تغير القانون النتخابي أذ صار لصالح نظام الدوائر المتعددة وهو أول مرة يتم العمل به في الساحة العراقية .

2-الغاء انتخاب العراقيين في الخارج .

[1] فارس حسن الهداوي ، مستقبل الأقليات في العراق ومصادر تهديدها ، ورقات تحليلية تصدر عن مركز الجزيرة للدراسات ، 2021، ص 10

3-عدم مشاركة رئيس الحكومة مصطفى الكاظمي لانه قام بالاتفاق مع القوى السياسية الشيعية .

4-مشاركة المستقلين وفق ضوابط القانون الانتخابي الجديد .

5-مشاركة التيارات التي تكونت بعد أنتفاضة تشرين من المدنيين والليبراليين في منافسة القوى السياسية التقليدية .

6-عدم السماح لقوات الحشد الشعبي بالمشاركة في الانتخابات بالتصويت الخاص المتعلق بالاجهزة الأمنية .

7-تغير القواعد الانتخابية بالنظر لتغيير قانون الانتخاب [1].

وصوت مجلس النواب على قانون الانتخاب الجديد نتيجة للضغوط الشعبية عام 2019 والذي حل محل قانون الانتخاب لعام 2013 ، ويختلف القانون الجديد عن السابق ، أذ ينص على حق الترشيح الفردي في الدائرة الانتخابية ، حيث في السابق كان يتم الترشيح ضمن قائمة انتخابية أو بصورة فردية ، واعتمدت طريقة الفائز الحاصل على أعلى الأصوات والغيت طريقة سانت ليغو في توزيع المقاعد ، لكن هذا القانون لم يكتمل بسبب الخلاف بشأن حجم الدوائر الانتخابية ، وأنقسمت الاتجاهات في مجلس النواب الى ثلاث أتجاهات وهي : الاتجاه الأول يرى بضرورة البقاء المحافظة على أنها دائرة انتخابية واحدة والاتجاه الثاني يرى بان تقسيم الدوائر على مستوى القضاء والاتجاه

[1] محمد الحديثي ، الانتخابات العراقية 2021متغييرات الواقع وسيناريوهات المستقبل ، تحليلات سياسية ، تصدر عن المعهد المصري للدراسات ، 2021، ص 2

الثالث ذهب الى ضرورة أن يكون كل مقعد نيابي دائرة انتخابية مستقلة أي اذا كان هناك 200مقعد برلماني فان العراق سوف يقسم الى 200 دائرة انتخابية [1].

وبلغت نسبة المشاركة في الانتخابات (36%) حسب تقديرات المفوضية العليا للانتخابات وتدنت نسبة هذه المشاركة بسبب الشعور بخيبة الامل لدى المواطن العراقي في الأداء الحكومي ، واعتمد في هذه الانتخابات نظام الدوائر المغلقة واختلفت أستراتيجية التصويت وهو ما يعني انتخاب المدن والاحياء التي يسكنها الناخبون ، أي لا يحق لمن يسكن منطقة معينه أن ينتخب مرشح في منطقة أخرى ، وكذلك كان المعمول به سابقاً هو أن يتم توزيع الأصوات من المرشح (أ) الى المرشح (ب) لكن في انتخابات عام 2021 ستكون جميع الأصوات للمرشح دون أن تتعدى لغيره ، في حال فوزه ام في حال خسارته فأن أصواته ستذهب سدى ولا تنفع القائمة التي رشح نفسه فيها ، وبهذه الطريقة قد فاز التيار الصدري على أقرب منافسيه الفتح أذ حصل الطرفان على عدد مقارب من الأصوات لكن سوء استراتيجية الفتح هي التي جعلت مقاعده أقل من التيار الصدري الذي فهم المعادلة بشكل صحيح وقام بتسمية العدد الصحيح من المرشحين للترشيح وأقناع الناخب بتوزيع الأصوات بالتساوي بالتساوي بين المرشحين[2].

ويوضح الجدول التالي الكتل المشاركة في الانتخابات وعدد المقاعد التي حصلت عليها.

[1] احمد حامد الهندال ، الانتخابات المبكرة في العراق تحديات ومسارات ، سلسلة أصدار مركز البيان للدراسات والتخطيط ، بغداد ، 2020، ص 4

[2] مجموعة مؤلفين ، شرح نتائج الانتخابات العراقية ، الرصد الاستراتيجي ، تقرير شهري يصدر عن مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية ، بغداد ، 2021، ص ص 5-6

جدول رقم (4) انتخابات عام 2021

التسلسل	أسم التحالف	عدد المقاعد
1	الكتلة الصدرية	73
2	تحالف الفتح	17
3	ائتلاف النصر	2
4	ائتلاف دولة القانون	34
5	الحزب الديمقراطي الكردستاني	32
6	ائتلاف الوطنية	ــــــــ
7	تيار الحكمة	2
8	الاتحاد الوطني الكردستاني	16
9	تحالف القرار العراقي	ــــــــ
10	تقدم	37
11	عزم	12
12	المستقلون	40
13	التشرينيون	15

*نقلاً عن : محمد الحديثي ، الانتخابات العراقية 2021: متغيرات الواقع وسيناريوهات المستقبل ، تحليلات سياسية تصدر عن المعهد المصري للدراسات ، 2021، ص ص 3-4

ولم تتشكل الحكومه العراقية لحد وقت أنجاز البحث بسبب الاختلافات حول تسمية رئيس الوزراء وأنسحاب أعضاء الكتلة الصدرية من البرلمان العراقي

الخاتمة

في ختام هذا البحث، يتضح أن قنوات المشاركة السياسية للأقليات في العراق تمثل أداة هامة لتعزيز الديمقراطية وتحقيق العدالة الاجتماعية، إلا أنها تواجه العديد من التحديات التي تعيق فاعليتها. فعلى الرغم من وجود إطار قانوني يضمن حقوق الأقليات، إلا أن التطبيق العملي لهذه القوانين يعاني من ضعف، مما يحد من تأثير الأقليات في العملية السياسية ويؤدي إلى تمثيل شكلي أكثر منه فعلي.

ومن هنا، فإن تعزيز قنوات المشاركة السياسية يتطلب تبني إصلاحات شاملة تشمل توفير بيئة سياسية وأمنية مستقرة، تعزيز استقلالية ممثلي الأقليات، وتفعيل دور منظمات المجتمع المدني والإعلام في دعم قضاياهم. إن تحقيق هذه الخطوات لن يسهم فقط في تحسين وضع الأقليات، بل سيعزز الاستقرار السياسي والاجتماعي في العراق ككل، مما يرسخ مبدأ التعايش السلمي بين مكوناته المتنوعة

المصادر

1–حسن لطيف الزبيدي وأخرون ، العراق والبحث عن المستقبل ، ط1، المركز العراقي للبحوث والدراسات ، العراق ، 2008 .

2–محمد المساري ، النظام الانتخابي وبناء الدولة الديمقراطية ، ط1، العربي للنشر والتوزيع ، القاهرة ، 2019.

3–العلي ويوسف عوف ، الدستور العراقي : تحليل للمواد الخلافية الحلول والمقترحات ، ط1، مؤسسة فريدريش أيبرت ، عمان ، 2020.

4–مجموعة مؤلفين ، حال الامه العربية 2010–2011 رياح التغيير ، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 2011.

5–مجموعة مؤلفين ، حال الامة العربية 2005النظام العربي :تحدي البقاء والتغيير ، ط1 ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 2006.

6–ايات سلمان شهيب ، دور الأقليات في حكم العراق وفقاً لدستور 2005، أطروحة دكتوراه ، جامعه النهرين ، كليه الحقوق ، 2015.

7–أكرم طالب مطشر الوشاح ، دور الأقليات في العملية السياسية العرتقية بعد عام 2003، رسالة ماجستير ، الجامعه المستنصرية ، كليه العلوم السياسية ، 2018.

8–محمد عبد جري ، قراءة لحق الانتخاب في ضوء مبادئ النظام النيابي العراقي (دراسة في ظل أحكام دستور 2005) ، مجلة كلية التربية ، جامعه واسط ، العدد: 22، 2016.

9–نصر محمد علي ، أود الدستور و وأد التحول الديمقراطي في العراق بعد عام 2005 سباق المحاصصة الطائفية – العرقية ، مجله المحقق الحلي للعلوم القانونية والسياسية ، جامعة بابل ، العدد : 1، ، 2021.

10–سعد محمد حسن ، الدور السياسي للاقليات في العراق بعد عام 2003(دراسة حالة التركمان)، مجلة الدراسات الدولية مركز الدراسات الدولية والاستراتيجية ، جامعة بغداد ، العدد : 76، 2019.

11–رشيد عماره ياس وكوردستان سالم سعيد ، أثر نظام الكوتا النسائية في تفعيل دور المرأة في أنتخابات أقليم كردستان العراق دراسة تحليلية مقارنه ، مجلة العلوم القانونية والسياسية ، جامعة ديالى ، العدد : 21، 2012.

12–علا عبد العزيز محمد ، كوتا المكونات بين مبدأ المساواة والتمكين في التطبيقين العراقي واللبناني ، مجله الكوفة للعلوم القانونية والسياسية ، جامعة الكوفة ، العدد: 51، 2022.

13–نوار جليل هاشم ، التحليل الجغرافي لننتائج الانتخابات البرلمانية العرافقية لعام 2010، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية ، العدد: 31، 2010.

14-فاطمة حسين سلومي ، الانتخابات العراقية 2003–2010، مجلة مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية ، العدد: 40، 2012.

15–سفين جلال فتح الله ، جغرافية الانتخابات البرلمانية في العراق لعام 2010، مجلة جامعة كركوك ، العدد : 1، 2013.

16–سعد محمد حسن وميثاق مناحي العيسى ، العنف الاجتماعي ضد الأقليات في العراق بعد عام 2003،مجلة دراسات اجتماعية العدد: 44، جامعه كربلاء ، بلا سنة .

17–محمد صالح شطيب ، ظاهرة العزوف عن الانتخابات في الدول العربية عام 2018 (العراق أنموذجاً) ، مجلة دراسات أقليمية ، جامعة الموصل ، العدد:45، 2020.

18– عبدالله أحمد ، الانتخابات ... آلية بناء السلام (حاله العراق)، مقاله كركز حمورابي ، مركز حمورابي للدرسات والبحوث الاستراتيجية ، بغداد ، 2022.

19–عبد الوهاب القصاب ، أنتخابات مجلس النواب العراقي لعام 2014 التوقعات والافاق ، سلسلة تحليل سياسات ، تصدر المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، بيروت ، 2014.

20–أنتخابات العراق 2014: تكريس النخب السياسية للتقسيم الطائفي ، سلسلة تقدير الموقف ، تصدر عن المركز العربي للدراسات ودراسة السياسات ، قطر ، 2014.

21–المادة الثالثة من قانون الانتخابات العراقي رقم (45) لسنة 2013 التعديل الثاني.

22–باسل حسين ، نتائج الانتخابات البرلمانية العراقية وتحولات الممارسة السياسية واشكالها ، ورقة تحليلية ، تصدر عن مركز الجزيرة للدراسات ، 2018.

23–فارس حسن الهداوي ، مستقبل الأقليات في العراق ومصادر تهديدها ، ورقات تحليلية تصدر عن مركز الجزيرة للدراسات ، 2021.

24–محمد الحديثي ، الانتخابات العراقية 2021متغييرات الواقع وسيناريوهات المستقبل ، تحليلات سياسية ، تصدر عن المعهد المصري للدراسات ، 2021، ص 2

25-احمد حامد الهندال ، الانتخابات المبكرة في العراق تحديات ومسارات ، سلسلة أصدار مركز البيان للدراسات والتخطيط ، بغداد ، 2020.

26–ظروف كتابة مسودة العراقي على الرابط التالي :

www.aljazeera.net/20005/10/15

27–الدستور العراقي ، على الرابط التالي :

www.constituteproject.org